

مرة جديدة.. افتراءات على عقد السوق الحرة

منذ ما يقارب الثلاثين عاماً توالى الحملات الاعلامية والسياسية والمصلحية مشتملة على كل انواع الافتراءات الشخصية والدعوى والقضايا التي استهدفت فوز شركة باك بالسوق الحرة.

كما استهدفت تكوين شركة باك، تارة بربطها بجهات سياسية وطورا بالتشكيك بقانونية العقود التي ابرمتها وفي كل مرة كانت النتيجة تأكيد حق الشركة وقانونية اعمالها والتزاماتها والبراءة لاصحابها من كل التهم.

حاول البعض سرقة العقد خلافاً للقانون وخلافاً لمصلحة الدولة عند حصول المناقصة أصلاً عام ١٩٩٦ في عهد الرئيس اليراروي. ومن ثم قام الرئيس اميل لحود في أول عهده بالتدقيق بعقد الشركة وعلماً على اعتقاد ان الشركة هي واجهة للرئيس رفيق الحريري والرئيس فؤاد السنيرة وبعد تحقيقات وتحقيقات تبين صحة العقد والتزام الشركة في حينه بتقديم الافضل لخزينة الدولة وبعدها الكامل عن اي ارتباط سياسي، وهكذا توقفت الحملات في عهد الرئيس لحود.

تعاقبت عهود وتنوعت انتماءات رؤساء الحكومات وتعددت اتجاهات الوزراء المعنيين السياسية، الا ان استهداف العقد بقي مستمرا وان كانت الذريعة "التهمة الافتراء" تختلف في كل مرة ولغايات متعددة منها السياسي ومنها المصلحي ومنها الابتزاز ومنها المشاركة القسرية. الا ان الشركة رفضت على الدوام الرضوخ لأي من ذلك، تمسكا منها بالقانون ولأن لا شائبة تشوب عملها او عقودها. الا ان عدم الرضوخ هذا كان ثمنه مواصلة الهجوم واعتبار السوق الحرة ملفا جاهزا للاستخدام عند "الحاجة". فهناك أكثر من فادي عبود يقوم بالحملات باعتبار أنه يبيض وجهه مع من يطلب منه ذلك، ولا يكلفه الموضوع شيئا.

واستمرت الافتراءات والحملات حسب المواسم.

اليوم، وبعد كل هذا الظلم المتواصل ومحاولات الابتزاز، ولأننا غير مستعدين للتنازل عن حقوقنا، ولا لإعطاء أحد ما ليس من حقنا ولأننا نتحدى ان يكون هناك اي فساد او خلل اداري او قانوني يشوب عمل الشركة وعقودها، او اي رشى ذهبت، مع أن هناك مطالبات وابتزاز معروف اتجاهه ومصدره، نحن على استعداد لاعلانه اذا اقتضى الامر.

لهذا فإننا وللوافدين الجدد والقدامى الى حلقة الاتهام والتشهير والابتزاز نتوجه بالدعوة الى العودة، ليس الى ايضاحات الشركة وتصاريحها، بل الى الرقعة التحقيقات القضائية والإدارية التي اثبتت في كل مرة دون استثناء الا صحة للدعايات المتنوعة والاتهامات على وسعها من مالية او إدارية او قانونية... في كل مرة كان يعود الملف الخاوي الى الطي. ولكن للأسف هناك من لا يسأم من اجترار القضايا نفسها كأن لا كلام قيل ولا ادعاءات ابطلت.

إننا بعد هذا التوضيح لن نرد على أي حملة وسيكون شعارنا "القافلة تسير..."